Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Avril 2012
09أبريل 2012

الخبر
EL KHABAR

التوقيع على اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان

الخبر

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، أول أمس السبت بالرباط، اتفاقية شراكة تهم توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك في مجال التدريب وتبادل الخبرات وعقد الندوات الفكرية والثقافية.

وتهدف الاتفاقية، التي وقعها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، الموجود مقره بتونس، إلى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية، والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل.

وتنص بنود هذه الاتفاقية، التي جاءت تتويجا لأشغال ورشة إقليمية حول «أي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن؟»، بالخصوص، على تعاون الجانبين في إنجاز مشاريع وتنظيم برامج ودورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها.

كما اتفق الجانبان على تبادل المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما، وتبادل الخبراء في التخصصات المطلوبة للبرامج التدريبية، حسب احتياجات كل منهما، وكذا التعاون في إعداد وتنفيذ الماجستير العربي لحقوق الإنسان.

ويتيح كل طرف، بموجب بنود هذه الاتفاقية، الفرصة أمام الطرف الآخر للمشاركة في الأنشطة والبرامج والفعاليات التي ينظمها، والتي لها علاقة بالاختصاص وحسب الإمكانيات المتاحة، والتعاون في تحديد وإعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تحظى باهتمام الطرفين وتساعد على النهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها، كما اتفق الجانبان على إعداد عقود تكميلية لهذه الاتفاقية في ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك. وستتولى لجنة مشتركة، تجتمع مرتين في السنة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بإشراف كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، متابعة تفعيل مقتضيات هذه الاتفاقية، بما تتطلبه من إعداد لعقود تكميلية وفي ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة.

ويمتد العمل بهذه الاتفاقية، التي تشكل إطارا عاما للشراكة، على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من اليوم وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يشعر أحد الجانبين الجانب الآخر برغبته في تعديلها أو إنهائها قبل ستة أشهر من انتهاء مدة سريانها.

وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دعا في كلمة بمناسبة انعقاد الندوة الإقليمية حول «أي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن؟»، التي نظمها المجلس بشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى تحيين مفهوم التربية على حقوق الإنسان بالعالم العربي بما يعزز المكتسبات ويتلاءم مع ما استجد من حاجيات، ويفتح الآفاق نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما تعنيه من احترام للحقوق الأساسية والحريات الفردية والعامة والمشاركة السياسية وإرساء قيم المواطنة والمساواة بين الجنسين وضمان استقلال السلطة القضائية. من جانبه، قال رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان إن «بوادر القطع مع الاستبداد يمكن أن تشكل بداية للانتقال نحو الديمقراطية، وذلك من خلال بناء مؤسسات شفافة ونزيهة وتوفير فضاء مناسب للعمل السياسي والنزيه، داعيا في ذات الوقت إلى فتح موضوع التربية على حقوق الإنسان.

وإجراء انتخابات والحزبي الحر نقاش حول

وتوخت الندوة، التي شهدت حضور نحو 100 مشارك يمثلون مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات دولية وعربية معنية، بناء رؤية في مجال التربية على حقوق الإنسان، في ظل السياق السياسي العربي الراهن، لترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى رصد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج والأعمال الخاصة بالتربية على هذه الحقوق لتحديد وتحليل نقاط قوتها وضعفها واستخلاص الدروس منها.

ادريس اليزمي

Revue des droits de l'Homme

بيان اليوم

اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني والمعهد العربي لحقوق الإنسان

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، أول أمس السبت بالرباط، اتفاقية شراكة، تهم توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك في مجال التدريب وتبادل الخبرات وعقد الندوات الفكرية والثقافية.

وتهدف الاتفاقية، التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان الموجود مقره بتونس، إلى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية، والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل.

وتنص بنود هذه الاتفاقية، التي جاءت تتويجا لأشغال ورشة إقليمية حول «أي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن»، بالخصوص، على تعاون الجانبين في إنجاز مشاريع وتنظيم برامج ودورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها.

كما اتفق الجانبان على تبادل المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما وتبادل الخبراء في التخصصات المطلوبة للبرامج التدريبية حسب احتياجات كل منهما، وكذا التعاون في إعداد وتنفيذ الماجستير العربي لحقوق الإنسان.

ويتيح كل طرف، بموجب بنود هذه الاتفاقية، الفرصة أمام الطرف الآخر للمشاركة في الأنشطة والبرامج والفعاليات التي ينظمها والتي لها علاقة بالاختصاص وحسب الإمكانيات المتاحة، والتعاون في تحديد وإعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تحظى باهتمام الطرفين وتساعد على النهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها.

كما اتفق الجانبان على إعداد عقود تكميلية لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك. وستتولى لجنة مشتركة، تجتمع مرتين في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك، بإشراف كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، متابعة تفعيل مقتضيات هذه الاتفاقية، بما تتطلبه من إعداد لعقود تكميلية وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة. ويمتد العمل بهذه الاتفاقية، التي تشكل إطارا عاما للشراكة، على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من يوم التوقيع وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يشعر أحد الجانبين الجانب الآخر برغبته في تعديلها أو إنهائها قبل ستة أشهر من انتهاء مدة سريانها.

وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد دعا في كلمة بمناسبة انعقاد الندوة الإقليمية حول «أي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن»، التي نظمها المجلس بشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى تحيين مفهوم التربية على حقوق الإنسان بالعالم العربي بما يعزز المكتسبات ويتلاءم مع ما استجد من حاجيات، ويفتح الآفاق نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بما تعنيه من احترام للحقوق الأساسية والحريات الفردية والعامة والمشاركة السياسية وإرساء قيم المواطنة والمساواة بين الجنسين وضمان استقلال السلطة القضائية.

من جانبه، قال رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان إن «بوادر القطع مع الاستبداد يمكن أن تشكل بداية للانتقال نحو الديمقراطية، وذلك من خلال بناء مؤسسات شفافة وإجراء انتخابات نزيهة وتوفير فضاء مناسب للعمل السياسي والحزبي الحر والنزيه، داعيا في ذات الوقت إلى فتح نقاش حول موضوع التربية على حقوق الإنسان.

وتوخت الندوة، التي شهدت حضور نحو 100 مشارك يمثلون مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات دولية وعربية معنية، بناء رؤية في مجال التربية على حقوق الإنسان، في ظل السياق السياسي العربي الراهن، لترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى رصد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج والأعمال الخاصة بالتربية على هذه الحقوق لتحديد وتحليل نقاط قوتها وضعفها واستخلاص الدروس منها.

Revue de Press

المتعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

التوقيع بالرباط على اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان؟ أمس الأول السبت بالرباط؟ اتفاقية شراكة ؟تهم توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك في مجال التدريب وتبادل الخبرات وعقد الندوات الفكرية والثقافية.

وتهدف الاتفاقية ؟التي وقعها السيدان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؟ وعبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان الموجود مقره بتونس ؟إلى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية ؟والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل .

وتنص بنود هذه الاتفاقية ؟التي جاءت تتويجا لأشغال ورشة إقليمية حول "أي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن" ؟ بالخصوص ؟على تعاون الجانبين في إنجاز مشاريع وتنظيم برامج ودورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها .

كما اتفق الجانبان على تبادل المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما وتبادل الخبراء في التخصصات المطلوبة للبرامج التدريبية حسب احتياجات كل منهما ؟وكذا التعاون في إعداد وتنفيذ الماجستير العربي لحقوق الإنسان.

ويتيح كل طرف ؟ بموجب بنود هذه الاتفاقية؟ الفرصة أمام الطرف الأخر للمشاركة في الأنشطة والبرامج والفعاليات التي ينظمها والتي لها علاقة بالاختصاص وحسب الإمكانيات المتاحة؟والتعاون في تحديد وإعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تحظى باهتمام الطرفين وتساعد على النهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها.

كما اتفق الجانبان على إعداد عقود تكميلية لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وستتولى لجنة مشتركة ؟تجتمع مرتين في السنة ؟وكلما دعت الضرورة لذلك؟بإشراف كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان؟ متابعة تفعيل مقتضيات هذه الاتفاقية ؟بما تتطلبه من إعداد لعقود تكميلية وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة.

Revue de l'Homme

AL BAYANE

Accord de partenariat entre le CNDH et l'Institut arabe des droits de l'Homme

Un accord de partenariat a été signé, samedi à Rabat, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Institut arabe des droits de l'Homme (IADH) visant le renforcement de la coopération en matière de formation, d'échange d'expériences et d'organisation de rencontres intellectuelles et culturelles. Signé par le président du CNDH, Driss El Yazami, et le président de l'IADH, Abdelbasset Benhassen, l'accord vise à contribuer à la diffusion de la culture des droits humains dans la région arabe et à réaliser des objectifs communs sur des bases stables et durables. Cette entente, dont la signature a couronné les travaux de la conférence régionale sur "le rôle de l'éducation aux droits de l'Homme dans le contexte politique arabe actuel", prévoit notamment la coopération entre les deux parties pour la réalisation de projets, l'élaboration d'études et de recherches, l'organisation de sessions de formation avec pour objectif de renforcer la sensibilisation aux droits de l'Homme. En vertu de cet accord, le CNDH et l'IADH s'engagent également à partager leurs expériences, à participer aux actions et programmes lancés par chaque partie en fonction des moyens disponibles.

Une commission mixte a été chargée du suivi de la mise en œuvre de cet accord qui s'étale sur une durée de trois ans et qui constitue le cadre général du partenariat entre les deux institutions.

La conférence régionale, ouverte jeudi à Rabat, avait réuni des activistes des droits de l'Homme et des représentants d'organisations arabes et internationales concernées.

Revue de Presse

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني والمعهد العربي لحقوق الإنسان

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، أول أمس السبت بالرباط، اتفاقية شراكة، تهم توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك في مجال التدريب وتبادل الخبرات وعقد الندوات الفكرية والثقافية، وتهدف الإتفاقية، التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان الموجود مقره بتونس، إلى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية، والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل، وتنص بنود هذه الاتفاقية، التي جاءت تتويجا لأشغال ورشة إقليمية حول "آي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن"، بالخصوص، على تعاون الجانبين في إنجاز مشاريع وتنظيم برامج ودورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها.

كما اتفق الجانبان، على تبادل المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما وتبادل الخبراء في التخصصات المطلوبة للبرامج التدريبية حسب احتياجات كل منهما، وكذا التعاون في إعداد وتنفيذ الماجستير العربي لحقوق الإنسان.

وينيح كل طرف، بموجب بنود هذه الاتفاقية، الفرصة أمام الطرف الآخر للمشاركة في الأنشطة والبرامج والفعاليات التي ينظمها والتي لها علاقة بالاختصاص وحسب الإمكانيات المتاحة، والتعاون في تحديد وإعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تحظى باهتمام الطرفين وتساعد على النهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها.

كما اتفق الجانبان على إعداد عقود تكميلية لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وستتولى لجنة مشتركة، تجتمع مرتين في السنة وكلما دعت الضرورة لذلك، بإشراف كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، متابعة تفعيل مقتضيات هذه الاتفاقية، بما تتطلبه من إعداد لعقود تكميلية وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة.

ويمتد العمل بهذه الاتفاقية، التي تشكل إطارا عاما للشراكة، على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من اليوم وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يشعر أحد الجانبين الجانب الآخر برغبته في تعديلها أو إنهائها قبل ستة أشهر من انتهاء مدة سريانها.

وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد دعا في كلمة بمناسبة انعقاد الندوة الإقليمية حول "آي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن"، التي نظمها المجلس بشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى تحيين مفهوم التربية على حقوق الإنسان بالعالم العربي بما يعزز المكتسبات ويتلاءم مع ما استجد من حاجيات، ويفتح الآفاق نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بما تعنيه من احترام للحقوق الأساسية والحريات الفردية والعامة والمشاركة السياسية وإرساء قيم المواطنة والمساواة بين الجنسين وضمان استقلال السلطة القضائية. من جانبه، قال رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، إن "بوادر القطع مع الاستبداد يمكن أن تشكل بداية للانتقال نحو الديمقراطية، وذلك من خلال بناء مؤسسات شفافة وإجراء انتخابات نزيهة وتوفير فضاء مناسب للعمل السياسي والحزبي الحر والنزيه، داعيا في ذات الوقت، إلى فتح نقاش حول موضوع التربية على حقوق الإنسان.

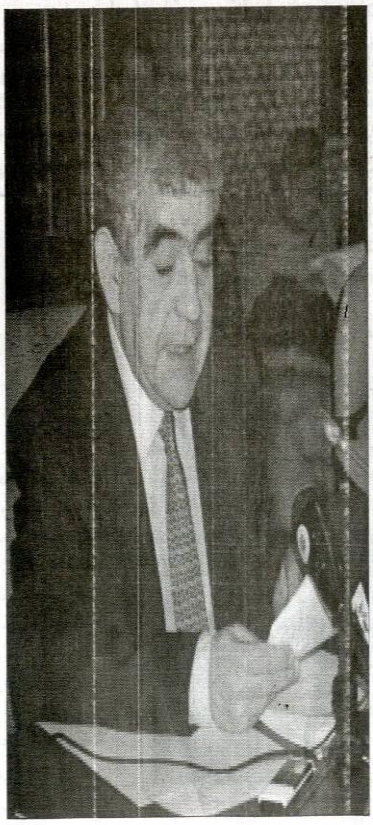

وتوخت الندوة، التي شهدت حضور نحو 100 مشارك يمثلون مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات دولية وعربية معنية، بناء رؤية في مجال التربية على حقوق الإنسان، في ظل السياق السياسي العربي الراهن، لترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى رصد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج والأعمال الخاصة بالتربية على هذه الحقوق لتحديد وتحليل نقاط قوتها وضعفها واستخلاص الدروس منها.

Revue de Presse de

المغربية
الصحراء

المملكة المغربية
المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

إعلان عن طلب عروض مفتوح
رقم : 02/2012/CNDH

في يوم 02 ماي 2012 على الساعة العاشرة صباحا، سيتم في مكاتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الكائن بساحة الشهداء- المحيط- الرباط، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض بعروض أثمان من اجل شراء و تركيب معدات المكتب لفائدة اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يمكن سحب ملف طلب العروض بمكتب الضبط الكائن بمقر المجلس ويمكن كذلك نقله من العنوان الإلكتروني التالي:

WWW CNDH ORG MA

وكذلك نقله إلكترونيا من صفقات الدولة من العنوان الالكتروني التالي

WWW MARCHESPUBLICS GOV MA

يمكن إرسال ملف طلب العروض إلى المتنافسين، بطلب منهم طبق الشروط الواردة في المادة 19 من المرسوم رقم 2.06.388 الصادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها.

الضمان المؤقت محدد في مبلغ خمسة عشرة الفا (15.000) درهم.

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المادتين 26 و 28 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.06.388.

ويمكن للمتنافسين:

- إما إيداع أظرفتهم، مقابل وصل، بمكتب الضبط الكائن بساحة الشهداء- المحيط- الرباط.

-إ ما تسليمها مباشرة لرئيس مكتب طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 23 من المرسوم رقم 2.06.388 المذكور وهي كما يلي:

/الملف الإداري ويتضمن الوثائق التالية.

ا-التصريح بالشرف؛

ب- الوثيقة أو الوثائق التي تثبت السلطات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس؛

ت- شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الإدارة المختصة في محل الضريبة تثبت أن المتنافس في وضعية جبائية قانونية ؛

ج- شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت أن المتنافس في وضعية قانونية تجاه هذا الصندوق، تقوم مقامه.

ح-وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي

ه - شهادة القيد في السجل التجاري.

و- في حالة تجمع، يجب الإدلاء بنسخة مصادق عليها من اتفاقية تكوين التجمع التي يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة تبين على الخصوص موضوع الاتفاقية، ونوع التجمع، والوكيل، ومدة الاتفاقية، وتوزيع العمل عند الاقتضاء.

ي-نظام الاستشارة و دفتر الشروط الخاصة موقعة ومؤشرة مع إشارة مقروء ومصادق عليه.

ملحوظة: يتعين على المتنافسين غير المقيمين بالمغرب الإدلاء بالشهادات المعادلة للوثائق المشار إليها في الفقرات ج) د) و و) أو تصريح أمام سلطة قضائية أو إدارية أو موثق أو هيئة مهنية مؤهلة في البلد الأصلي في حالة عدم تسليمها.

2 /الملف التقني الذي يتضمن الوثائق التالية:

أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها ومكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي أنجزها أو ساهم في إنجازها؛

ب- شهادات لإعمال مشابهة (الأصلية أو نسخ منها مصادق عليها) المسلمة من طرف المستفيدين العامين أو الخواص منها مع بيان طبيعة الأعمال ومبلغها وآجال وتواريخ إنجازها والتقييم واسم الموقع وصفقته.

3/ العرض التقني

أ - البيانات التقنية والملخصات المتعلقة بالأدوات موضوع الصفقة

ب-شهادة اعتماد الخاصة بالتجهيزات المطلوبة مسلمة من طرف المصنع و كذلك جدول مقارنة الخاصيات التقنية للمعدات.

ت- ورقة تتضمن تفاصيل عرض الضمان

ج-النماذج

4 / العرض المالي:

أ - عقد التزام الشركة حسب النموذج في الملحق رقم 2

ب - عرض الأثمان المفصل حسب النموذج في الملحق رقم 4

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT

N°02/ 2012/CNDH

SEANCE PUBLIQUE

Le 02 Mai 2012 à 10h00, il sera procédé dans les bureaux du Conseil National des Droits de l'Homme sis à Place Ach Chouhada- Ocean- Rabat à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres sur offres de prix n°02/2012/CNDH pour l'acquisition, la livraison et l'installation du matériel de bureau pour le compte des commissions régionales des droits de l'Homme du CNDH.

Le dossier d'appel d'offres peut être retiré au Bureau **d'ordre au siège du conseil**, il peut également être téléchargé à partir de l'adresse électronique suivante : **http://www.hcp.ma/ www.cndh.org.ma**, de même peut être téléchargé à partir du site électronique www.marchespublics.gov.ma.

Le dossier d'appel d'offres peut être envoyé par voie postale aux concurrents qui le demandent dans les conditions prévues à l'article 19 du décret n°2.06.388 du 16 moharrem 1428 (5 février 2007) fixant les conditions et les formes de passation des marchés de l'Etat ainsi que certaines règles relatives à leur gestion et à leur contrôle.

Le cautionnement provisoire est fixé à la somme de : 15 000,00 Dhs (Quinze Mille dirhams).

Le contenu ainsi que la présentation des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions des articles 26 et 28 du décret n° 2.06.388 précité. Les concurrents peuvent :

- Soit déposer contre récépissé leurs plis au bureau d'ordre du conseil ;
- Soit les remettre au président de la commission d'appel d'offres au début de la séance et avant l'ouverture des plis.

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 23 du décret n° 2.98.482 précité, à savoir :

1-Dossier administratif comprenant :

a) Une déclaration sur l'honneur ;

b) La ou les pièces justifiant les pouvoirs conférés à la personne agissant au nom du concurrent ;

c) L'attestation ou copie certifiée conforme délivrée par l'administration compétente du lieu d'imposition certifiant que le concurrent est en situation fiscale régulière ;

d) L'attestation ou copie certifiée conforme délivrée depuis moins d'un an par la C.N.S.S. certifiant que le concurrent est en situation régulière envers cet organisme ;

e) Le récépissé du cautionnement provisoire ou l'attestation de la caution personnelle et solidaire en tenant lieu ;

f) Le certificat d'immatriculation au registre de commerce ;

g) En cas de groupement, une copie légalisée de la convention de la constitution du groupement. Cette convention doit être accompagnée d'une note indiquant notamment l'objet de la convention, la nature du groupement, le mandataire, la durée de la convention et la répartition des prestations, le cas échéant.

h) Le CPS et le Règlement de consultation signés et paraphés avec la mention '' lu et approuvé''.

N.B : Les concurrents non installés au Maroc doivent fournir l'équivalent des pièces visées aux paragraphes c. d et f ci-dessus, et à défaut, une déclaration faite devant une autorité judiciaire ou administrative, un notaire ou un organisme professionnel qualifié lorsque de tels documents ne sont pas délivrés par leur pays d'origine.

2- Dossier technique comprenant :

a) Une note indiquant les moyens humains et techniques du concurrent, le lieu, la date, la nature et l'importance des prestations qu'il a exécutées ou à l'exécution desquelles il a participé ;

b) Des attestations (originales ou copies certifiées conformes) délivrées par les bénéficiaires publics ou privés des dites prestations avec indication de la nature des prestations, le montant, les délais et les dates de réalisations, l'appréciation, le nom et la qualité du signataire.

3. Offre technique :

a) Les prospectus/catalogues du matériel proposé déposés avec le dossier d'appel d'offres.

b) Attestation d'agrément du constructeur relative au matériel demandé par le présent appel d'offres.

c)Une fiche précisant l'offre du fournisseur en matière de garantie du matériel à acquérir ;

d) Echantillons

3-Offre financière comprenant :

a) l'acte d'engagement rempli et signé par le concurrent ou son représentant habilité par lequel il s'engage à réaliser les prestations objet du marché ;

b) le bordereau des prix et le détail estimatif établis conformément au modèle figurant au CPS.

LE MATiN.ma

Accord de partenariat entre le CNDH et l'Institut arabe des droits de l'Homme

Un accord de partenariat a été signé, samedi à Rabat, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Institut arabe des droits de l'Homme (IADH) visant le renforcement de la coopération en matière de formation, d'échange d'expériences et d'organisation de rencontres intellectuelles et culturelles.

Signé par le président du CNDH, Driss El Yazami, et le président de l'IADH, Abdelbasset Benhassen, l'accord vise à contribuer à la diffusion de la culture des droits humains dans la région arabe et à réaliser des objectifs communs sur des bases stables et durables. Cette entente, dont la signature a couronné les travaux de la conférence régionale sur «le rôle de l'éducation aux droits de l'Homme dans le contexte politique arabe actuel», prévoit notamment la coopération entre les deux parties pour la réalisation de projets, l'élaboration d'études et de recherches, l'organisation de sessions de formation avec pour objectif de renforcer la sensibilisation aux droits de l'Homme.

En vertu de cet accord, le CNDH et l'IADH s'engagent également à partager leurs expériences, à participer aux actions et programmes lancés par chaque partie en fonction des moyens disponibles. Une commission mixte a été chargée du suivi de la mise en œuvre de cet accord qui s'étale sur trois ans et qui constitue le cadre général du partenariat entre les deux institutions. La conférence régionale, ouverte jeudi à Rabat, avait réuni des activistes des droits de l'Homme et les représentants des organisations arabes et internationales concernées. ■ MAP

Revue de Presse des droits de l'Homme

إدريس اليزمي

هسبريس
الأحد 08 أبريل 2012 - 01:06

ربما قد يكون القائمون على نادي "الطالعين" على هسبريس قد أخطأوا في منح العضوية في وقت من الأوقات لإدريس اليزمي، لأن "السيد" يبدو شاردا ولا تبدو عليه سمات "الرزانة" إطلاقا.

اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس هيآت أخرى يصر على حمل صفات لا تؤكدها أقواله وتصريحاته ولا أفعاله، فمجلسه ما يزال دون وجهة محددة، وما يزال موقعه فيه غير واضح لا على مستوى التدبير ولا على مستوى التمثيل.

ادريس اليزمي وبعد مشاركته الباهتة في برنامج تلفزيوني بُث خلال الأيام الماضية، يزكّي كل ما يُقال عنه، فالرجل لم يُقنع من تابعوه عبر شاشات التلفاز، تماما كما لم يُقنع يوما مناضلين حقوقيين وآخرين مهاجرين، لذلك واستنادا إلى ما كتب عنه وما قاله بعظمة لسانه، يجد اليزمي نفسه "نازلا" على "هسبريس."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

اليزمي يعترف بضعف "عربيته" أمام الحقوقيين العرب وحقوقية تنتفض في وجههم "لي مافهمش تمغربيت ما عندي ما ندير ليه

على مدى ثلاثة أيام تابعت "أكورا" مناقشات الورشة الإقليمية التي نظمت بالرباط حول "دور التربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن"، وإذا كان "ادريس اليزمي"، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أعلنها صراحة أمام ممثلي المنظمات الحقوقية من العالم العربي من الذين شاركوا ضمن أشغال هذه الورشة مع حضور بارز للوجوه التونسية والفلسطينية، عندما طالبوه بقراءة مواد اتفاقية الشراكة والتعاون التي وقعها مع المعهد العربي لحقوق الإنسان وعبر عن ضعف لغته العربية أو كما قال:"سأقرأ عليكم بعربيتي الركيكة"، فإن انتفاضة إحدى الناشطات الحقوقيات بالمغرب قد برزت خلال اليوم الأخير من أشغال الورشة، فخلال حديثها باللهجة المغربية بدأت أصوات بعض من الحضور العربي تعبر عن عدم استيعابها للهجتنا إلا أن ممثلة مدينة أكادير انتفضت في وجههم معبرة عن التزامها بالحديث بلهجة وطنها المغرب، ومن لم يستطع فهمها فهذا شأنه وعليه تعلم ذلك ليتفادى هذا المشكل بالمستقبل، وعبرت على أنه من اللامعقول أن نستمع نحن في المغرب إلى متدخلين من فلسطين ومصر وتونس يستعملون فقط لهجتهم المحلية، وعندما يأتي الدور على المشاركين من المغرب يفرض عليهم الحديث باللغة العربية لإيصال الفكرة، وقالت:" أنا معتزة بتمغربيت ديالي معندي مندير ليكم".

لم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد كانت مداخلة إحدى الناشطات الحقوقيات وممثلة المعهد الأمازيغي أيضا عن إقصاء الأمازيغ جد حادة، خلال حديثها عن التربية على حقوق الإنسان في العالم العربي، متسائلة عن التواصل مع الأمازيغيين الذي رفضت أن ينعتون بالأقلية بعد أن تدخل أحد المشاركين بالحديث عن الأكراد في سوريا مثلا، واعتبرت أن المتحدثين عن الأمازيغ والأكراد يصنفونهم دائما ضمن أقلية عليها أن تظل دائما على الهامش.

وكانت مدينة الرباط قد شهدت السبت 07 من أبريل الجاري، التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب والمعهد العربي لحقوق الإنسان الذي يوجد مقره بتونس، حيث تتركز الاتفاقية على تعاون الطرفان في إنجاز مشاريع وتنظيم برامج ودورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها، ومما جاء أيضا في بنود هذه الاتفاقية التي شملت 10 مواد، أن الطرفان يتبادلان الخبراء في التخصصات المطلوبة للبرامج التدريبية حسب احتياجات كل منهما إضافة إلى إعداد وتنفيذ الماجستير العربي لحقوق الإنسان الذي سيعتمد بالجامعة الدولية بالرباط الموسم المقبل.

أكورا بريس / متابعة خديجة بـراق

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الحفاظ على تراث المغرب وإرثه التاريخي يتطلب تعبئة موارد مالية مهمة

أكد وزير الثقافة المغربي محمد أمين الصبيحي أن الحفاظ على تراث المملكة وإرثها التاريخي يتطلب تعبئة موارد مالية مهمة وتضافر جهود الفاعلين المعنيين من القطاعين العام والخاص.

السيد الصبيحي اعتبر في مداخلة له ضمن ندوة نظمتها جمعية (كازا ميموار) في موضوع "رهانات التراث والذاكرة بالمغرب" ضمن فعاليات الدورة الرابعة ل"أيام التراث الدار البيضاء", إن حماية التراث الوطني تستدعي بلورة برامج إستراتيجية وتعبئة جميع المتدخلين لجعل المسألة الثقافية, خاصة ما يتعلق بشق التراث, في قلب كل الخطط الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد الوزير في هذا الإطار أن التفريط في هذا الإرث الذي تزخر به البلاد هو تضييع لهوية الأمة, مشيرا إلى أن صيانة الهوية وحماية التراث من الاندثار ليس مسؤولية الدولة وحدها بل مسؤولية جميع المتدخلين في تسيير الشأن المحلي من سلطات محلية ومنتخبين وفاعلين جمعويين.

وفي هذا الصدد أبرز السيد الصبيحي أن قضية التراث تحظى بالأولوية في برامج الوزارة, مستعرضا الجهود المبذولة في هذا المجال والخطوات التي قطعها المغرب في سبيل صيانة تراثه التاريخي سواء منه المادي أو الشفهي وعيا منه بأهمية الحفاظ على هذا الكنز الحضاري.

من جانبه، شدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي على أهمية ضمان الاستمرارية لكل المشاريع المبرمجة في مجال صيانة التراث وإدماجها في برامج التنمية المستدامة مع البحث عن عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص قصد توفير التمويل اللازم لإنجازها.

ولاحظ أن مسألة صيانة التراث وتحويله إلى ذاكرة حية ومخزون تستند إليه كل برامج التنمية تستوجب أن يواكبها مجهود علمي رصين عبر تكوين أطر متخصصة في البحث التاريخي وإحداث مراكز للأبحاث والدراسات التاريخية, منوها في هذا الصدد بإحداث ماستر امتياز في التاريخ الحاضر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط وبإنشاء المركز المغربي للبحث في التاريخ الحاضر.

السيد اليزمي أشار أيضا إلى الدور الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال التوثيق لفترات مهمة من تاريخ المغرب المعاصر والذي تمخض عنه الخروج بتوصيات تنص على إنشاء متاحف جهوية وتشجيع البحث التاريخي وتحويل أماكن الاعتقال إلى فضاءات لحفظ الذاكرة الجماعية.

من جهة أخرى، نبه ذات المصدر إلى ضرورة العمل على تطوير طرق تنظيم الأرشيف العمومي باعتباره خزانا للتراث الوطني والبحث عن وسائل مبتكرة لحفظ التراث الشفهي خاصة وأن المغرب لا يتوفر لحد الآن على مكان لتجميع التسجيلات الخاصة بالتراث الموسيقي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الندوة تعد أول حلقة ضمن سلسلة من الندوات تنظمها الجمعية في إطار الدورة الرابعة لأيام التراث التي تحتضنها الدار البيضاء بمناسبة اليوم العالمي للمعالم والمواقع التاريخية التابعة لليونسكو انطلاقا من اليوم وإلى غاية ثامن أبريل الجاري.

ويتضمن برنامج هذه الأيام, المنظمة بتنسيق مع وزارة الثقافة والمجلس الجهوي للسياحة ومدينة الدار البيضاء والمعهد الثقافي الفرنسي, القيام بجولات إرشادية عبر المواقع التاريخية بالمدينة ومجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية بعدد من الأحياء التي بصمت ذاكرة الدار البيضاء

كما يشتمل برنامج هذه التظاهرة على ندوات ستناقش مواضيع تهم إحداث شبكة للحفاظ على التراث المعماري في المغرب العربي, والترامواي والتجديد الحضاري, وسبل الحفاظ على الأرشيف, ودور القطاع الخاص في الحفاظ على التراث, والمعمار الحديث بالمغرب والمشهد العالمي, وبناء التراث العمراني المعاصر.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ZAPress.com

اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، أول أمس السبت بالرباط، اتفاقية شراكة، تهم توسيع وتطوير علاقات التعاون المشترك في مجال التدريب وتبادل الخبرات وعقد الندوات الفكرية والثقافية، وتهدف الإتفاقية، التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان الموجود مقره بتونس، إلى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المنطقة العربية، والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة على أسس ثابتة وطويلة الأجل، وتنص بنود هذه الاتفاقية، التي جاءت تتويجا لأشغال ورشة إقليمية حول "أي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن" ، بالخصوص، على تعاون الجانبين في إنجاز مشاريع وتنظيم برامج ودورات تدريبية مشتركة وإعداد دراسات وبحوث لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها . كما اتفق الجانبان، على تبادل المواد التدريبية والأدلة المنهجية للبرامج والدورات التي ينظمها كل منهما وتبادل الخبراء في التخصصات المطلوبة للبرامج التدريبية حسب احتياجات كل منهما، وكذا التعاون في إعداد وتنفيذ الماجستير العربي لحقوق الإنسان .ويتيح كل طرف، بموجب بنود هذه الاتفاقية، الفرصة أمام الطرف الآخر للمشاركة في الأنشطة والبرامج والفعاليات التي ينظمها والتي لها علاقة بالاختصاص وحسب الإمكانيات المتاحة، والتعاون في تحديد وإعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بالموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تحظى باهتمام الطرفين وتساعد على النهوض بالتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمنطقة العربية والتعاون في البحث عن تمويلها .كما اتفق الجانبان على إعداد عقود تكميلية لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .وستتولى لجنة مشتركة، تجتمع مرتين في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك، بإشراف كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، متابعة تفعيل مقتضيات هذه الاتفاقية، بما تتطلبه من إعداد لعقود تكميلية وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمالية للمهمات والبرامج والأنشطة المشتركة .ويمتد العمل بهذه الاتفاقية، التي تشكل إطارا عاما للشراكة، على مدى ثلاث سنوات، اعتبارا من اليوم وتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يشعر أحد الجانبين الجانب الآخر برغبته في تعديلها أو إنهائها قبل ستة أشهر من انتهاء مدة سريانها .وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد دعا في كلمة بمناسبة انعقاد الندوة الإقليمية حول "أي دور للتربية على حقوق الإنسان في السياق العربي الراهن"، التي نظمها المجلس بشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى تحيين مفهوم التربية على حقوق الإنسان بالعالم العربي بما يعزز المكتسبات ويتلاءم مع ما استجد من حاجيات، ويفتح الآفاق نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بما تعنيه من احترام للحقوق الأساسية والحريات الفردية والعامة والمشاركة السياسية وإرساء قيم المواطنة والمساواة بين الجنسين وضمان استقلال السلطة القضائية. من جانبه، قال رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، إن "بوادر القطع مع الاستبداد يمكن أن تشكل بداية للانتقال نحو الديمقراطية، وذلك من خلال بناء مؤسسات شفافة وإجراء انتخابات نزيهة وتوفير فضاء مناسب للعمل السياسي والحزبي الحر والنزيه، داعيا في ذات الوقت، إلى فتح نقاش حول موضوع التربية على حقوق الإنسان .وتوخت الندوة، التي شهدت حضور نحو 100 مشارك يمثلون مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات دولية وعربية معنية، بناء رؤية في مجال التربية على حقوق الإنسان، في ظل السياق السياسي العربي الراهن، لترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان، إضافة، إلى رصد السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج والأعمال الخاصة بالتربية على هذه الحقوق لتحديد وتحليل نقاط قوتها وضعفها واستخلاص الدروس منها.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المانوزي لـ"فبراير":القاضي يستمع الى اليازمي للكشف عن رأس بنبركة والمانوزي

فبراير.كوم في الاحد 8 أبريل 2012 الساعة 13:32

سيستمع غدا الاثنين 9 أبريل 2012، قاضي التحقيق لإدريس اليزمي -رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان-، في سياق قضية اختفاء "الحسين المانوزي" و"مُحمد اعبابو"، بصفته وريثا لملفات هيأة الانصاف والمصالحة.

وتعود تفاصيل القضية، حسب ما يرويها شقيق المختطف عبد الكريم المانوزي لموقع "فبراير.كوم"، لزمن الحسن الثاني، لما قرر هذا الأخير -بعد مقتل "مُحمد اعبابو"- أن يضع أخوه "مُحمد اعبابو"، رفقة الإخوة بوريكات والحسين المانوزي في المعتقل السري المعروف بالنقطة الثابتة "بي إف 3"، بعد الحُكم حينها على المانوزي بعشرين سنة سجنا، إلا أن المجموعة فرت من السجن، قبل أن يتم القبض عليهم متفرقين، في أوقات وأماكن مختلفة، انقطعت بعدها أي أخبار عن مُحمد والحسين.

وتطالب عائلة المانوزي باستماع القضاء لكل نزلاء "بي إف 3"، خصوصا وأن مدحت بوريكات الذي استمع اليه قاضي التحقيق، يرجح أن يكون قد دفنا في المعتقل السري السابق الذكر، كما يرجح أن يكون رأس "المهدي بنبركة" بنفس المكان.

وكان قريب المختطف مصطفى المانوزي، قد وضع قبل أيام، على صفحته بالفيس بوك، اخبار مضمونها، أن الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالرباط أمر بإحالة ملف "عبابو" على غرفة التحقيق ملتمسا من السيد محمد واهروش (قاضي التحقيق المكلف) ضمه الى ملف "المانوزي"، وبذلك سيعرف ملف المعتقل السري تطورات مهمة في سياق الكشف عن الحقيقة ومصير نزلائه، والذين قدم في حقهم مدحت بوريكات شهادة أمام قاضي التحقيق.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme